الأمم المتحدة S/2009/450

مجلس الأمن

Distr.: General
10 September 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في بوروندي

موجز

أعِدَّ هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو التقرير القطري الثالث عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في بوروندي. ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويعرض حالة الأطفال المتأثرين بالتزاع المسلح في بوروندي منذ تقريري السابق (S/2007/686) الاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2008/6). ويلاحظ التقرير أن جميع الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة في بوروندي قد فُصلوا عنها وأعيدوا إلى أسَرهم.

ويحيط التقرير علماً بزيادة حالات الاغتصاب والعنف الجنسي واختطاف الأطفال واحتجازهم، وقيام قوات التحرير الوطنية التابعة بقيادة أغاثون روازا بتجنيدهم خلال الفترة التي سبقت الإفراج عن الأطفال الذين تحدَّد ارتباطهم بهذه القوات في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويشدد التقرير على أنه ما زال بإمكان منتهكي حقوق الطفل الإفلات من العقاب في بوروندي رغم تحسن الوضع الأمني.

ويشيد هذا التقرير بحكومة بوروندي على التقدم الذي أحرزته بشأن المسائل التي عولجت في تقريري الأول والثاني، بما في ذلك تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، والمنشقين المزعومين عن هذه القوات، وتحسين التدريب الذي تتلقاه قوات الأمن، وكفالة حماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني وإمكانية لجوئهم إلى القضاء. ويشجع التقرير حكومة بوروندي على النظر في مسألة حماية الأطفال في إطار تطبيق آليات العدالة الانتقالية، وفي جميع أحكام إصلاح القطاع الأمني. كما يشجع الحكومة على تيسير اعتماد نظام متكامل لحماية الأطفال. ويطلب التقرير إلى الحكومة إعادة دمج جميع الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة دمجا كاملا. كما يحث السلطات المعنية على اتخاذ إجراءات لإنهاء حالة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، من خلال إجراء تحقيقات صارمة في الوقت المناسب بشأن هذه الحالات ومقاضاة مرتكبيها.

170909 150909 09-49419 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – المقدمة

١ – أعِدَّ هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويعرض حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في بوروندي منذ تقريري السابق (S/2007/686)، والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة (S/AC.51/2008/6). ويحدِّد التقرير الاتجاهات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل كما وردت في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ويلقي الضوء على التقدم المحرز لكفالة الحماية الفعالة للأطفال المتأثرين، والتقدم على صعيد الاستجابات البرنامجية لانتهاكات حقوق الطفل في بوروندي.

التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية

٢ – تميَّزت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بالإفراج عن ٣٤٠ طفلاً مرتبطين بحركة قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاثون روازا، في ٢ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والإفراج عن الأطفال الأربعين المتبقين، المرتبطين بالمنشقين المزعومين عن هذه القوات، في موقعي راندا وبوراماتا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبتنفيذ عمليات الإفراج الأخيرة عن الأطفال، لم يعد هناك أي حالات معروفة عن أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة في بوروندي.

٣ – وخلال الفترة قيد الاستعراض من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تعطَّل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقَّع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين حكومة بوروندي و ''حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية'' (الذي أصبح يعرف رسميا باسم ''قوات التحرير الوطنية منذ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، ووقعت اشتباكات مسلَّحة بين قوات التحرير الوطنية والحكومة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨.

٤ – وسعياً للمساعدة على تجاوز حالة الجمود، أنشأ الميسّر الجنوب أفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ''مديرية سياسية'' لتذليل العقبات السياسية الناشئة في سياق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل وتسهيل الحوار بين الطرفين. وتتألف المديرية السياسية من ممثلين عن أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومن ممثلين أيضاً عن الحكومة وعن قوات التحرير الوطنية.

٥ – وقد أفضى تضافر واستمرار الجهود، فضلاً عن الضغط الذي مارسه قادة المبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي والميسِّر والمديرية السياسية والشركاء الدوليون، إلى عودة قيادة قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي في أيار/مايو ٢٠٠٨. وبلغ تنفيذ اتفاق وقف

إطلاق النار الشامل أوج نجاحه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بعد بداية بطيئة مع تسجيل قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي، وإتمام المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق، بإدماج قوات التحرير الوطنية في قوات الدفاع والأمن والمؤسسات الوطنية، بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبدأ تسريح وإعادة دمج المحاربين البالغين في قوات التحرير الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويُتوقع أن تنتهي هذه العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٦ - واتسمت الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ بارتكاب جرائم قتل وتشويه وعمليات سرقة وابتزاز ونهب. ونفَّذ بعض أعمال العنف هذه رجال مسلَّحون مجهولو الهوية في سياق كمائن. ونتيجةً لذلك، علَّقت عدة منظمات إنسانية غير حكومية كانت تعمل لسنين عديدة في مناطق تواجد المحاربين في صفوف قوات التحرير الوطنية أنشطتها إلى حين تحسّن الحالة الأمنية. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سُجلت أعمال اعتقال واحتجاز تعسفية لشباب متَّهمين بالارتباط بحركة قوات التحرير الوطنية أو بمحاولة الارتباط بها.

ثانيا - الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

قوات الأمن في بوروندي

٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تتوفر أدلَّة عن تجنيد قوات الدفاع الوطنية لأطفال. وأبدت الحكومة التزامها باحترام القواعد الدولية بهذا الخصوص، بأن أصبحت دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي صدَّقت عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتمشياً مع البروتوكول الاختياري، فقد جعلت من سن الـ ١٨ عاماً حداً أدنى للتجنيد وفقاً لنظام الجيش.

قوات التحرير الوطنية

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، جنَّدت قوات التحرير الوطنية الأطفال واستخدمتهم في حركتها. وأفيد عن عمليات التجنيد هذه في أغلب الأحيان خلال الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين قوات الدفاع الوطنية وقوات التحرير الوطنية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨. كما أفيد عن زيادة حادة في تجنيد الأطفال خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مع تجميع محاربي قوات التحرير الوطنية في مناطق التجمّع الأولي.

٩ - وبين شهري كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، أفيد عن تجنيد قوات التحرير الوطنية لـ ٥٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاماً. وكان معظمهم من الطلاب المجنَّدين إلى جانب معلِّميهم في المدرسة أو، في بعض الحالات، بواسطة معلِّميهم الذين كانوا مرتبطين بقوات التحرير الوطنية.

١٠ - وفي ما يلي تفاصيل أعمال التجنيد هذه: في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفيد عن تجنيد أربعة صبيان في سن الـ ١٥ عاماً وصبي في سن الـ ١٧ عاماً على يد معلِّم في المدرسة الابتدائية في مقاطعة بوجومبورا الريفية، بغية ضمّهم إلى قوات التحرير الوطنية. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، جُند ثلاثة صبيان يُعتقد أن أعمارهم تتراوح بين ١٤ و ١٧ عاماً، وثلاثة آخرون يُشتبه بأنهم قاصرون وبأن أعمارهم تناهز ١٧ عاماً، على يد أعضاء في قوات التحرير الوطنية كانوا متواجدين في مخيَّم موزيندا ومقاطعة بوجومبورا الريفية. ووفقاً للسلطة المحلية في ''كولين بوكيي'' بمقاطعة مورامفيا، كان حوالي ١٢ تلميذاً يُعتقد بأنهم قاصرون، من المدرسة الثانوية المحلية في نيامبرامبو، في عداد قرابة ١٠٠ شخص جُندوا على يد قوات التحرير الوطنية في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٨ للالتحاق بالتدريب الإيديولوجي والعسكري في غابة كيبيرا الواقعة على حدود مقاطعات بوبانزا وكايانزا وسيبيتوك ومورامفيا. وقد جاء التلامذة من كولينات بوزانغانا وبورارانا ونيامبرامبو وغاشيشيما، وكلها واقعة على حدود غابة كيبيرا.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تزامنت نهاية السنة الدراسية مع بدء عملية تجميع قوات التحرير الوطنية، وأوردت عدة تقارير معلومات عن إطلاق حملة تجنيد في الوقت ذاته. وانضم الشباب، بمن فيهم الأطفال، بأعداد كبيرة إلى قوات التحرير الوطنية على أمل إدماجهم في قوات الأمن الوطني أو تلقيهم مجموعة مواد إعادة الإدماج. وتأكَّد تجنيد طلاب ومعلِّمين على يد قوات التحرير الوطنية في مقاطعتي بوجومبورا الريفية وبلدية بوجومبورا، حيث جُند ٦ معلمين و ٦١ تلميذاً تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٠ عاماً (بينهم بنتان). وعلاوة على ذلك، جُند أيضاً ٨ قاصرين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاماً في مقاطعة ماكامبا. وأفيد عن سفر ٣٠ تلميذاً تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٤ عاماً إلى كوميون كابيزي، بمقاطعة بوجومبورا الريفية، للانضمام إلى قوات التحرير الوطنية.

١٢ - ومع استئناف أنشطة الآليات المشتركة للتحقق والرصد في أيار/مايو ٢٠٠٨، في إطار اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، أقرَّت الآلية المشتركة للتحقق والرصد بأهمية مسألة الإفراج عن الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية. وكشف فتح منطقة تجمع روغازي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وعمليات التحقق

المسبق من ١٥٥ ٢ محارباً في صفوف قوات التحرير الوطنية عن وجود أطفال في الموقع. وأجرت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج دورات توعية بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أجرى أعضاء في فريق الاتصال المشترك، بما يشمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أنشطة دعوة بمناسبة عملية التجميع. وفريق الاتصال المشترك هيئة في الآلية المشتركة للتحقق والرصد مكلَّفة برصد عملية تجميع قوات التحرير الوطنية. ويتألف هذا الفريق من ممثلين عن مكتب الوساطة، وحكومة بوروندي، وقوات التحرير الوطنية، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي – حماية الطفل، واليونيسيف. وعلى أثر هذه الدورات، قدَّمت قوات التحرير الوطنية قائمة بأسماء ٣٠ طفلاً إلى ميسِّر عملية السلام في بوروندي، وزير السلامة والأمن الجنوب أفريقي تشارلز نكاكولا، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وعلى الرغم من محاولات التأثير والدعوة والاستعانة بجميع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، لم تنفَّذ خطة الإفراج عن الأطفال عن طريق الآلية المشتركة للتحقق والرصد، بمؤازرة الأمانة التنفيذية/اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف كما كان مخططاً له في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأعلن قائد قوات التحرير الوطنية أنه لا يمكن النظر في مسألة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة خارج إطار عملية السلام، وعليه، فلن يتم فصلهم أو الإفراج عنهم إلى حين وضع هذه العملية في صيغتها النهائية. وتواصلت المفاوضات، وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أُتفق على إعلان ينص على الإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الأطفال خلال مؤتمر قمة المبادرة الإقليمية.

١٣ - ولكن على الرغم من إعلان ٤ كانون الأول/ديسمبر، أفيد عن مغادرة ١٣ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً لمنازلهم في كوميون ماكيبوكو، بمقاطعة جيتيغا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، للانضمام طوعاً إلى قوات التحرير الوطنية مع الأمل في إدماجهم في الجيش الوطني أو الشرطة الوطنية أو انتفاعهم من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٤ - وكانت الخطط الرامية إلى فصل الأطفال في مناطق التجمع الأولي قد أعدَّت عقب تعيين منسقين في قوات التحرير الوطنية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ للإفراج عن الأطفال؛ وفصل الأطفال في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

المنشقون عن قوات التحرير الوطنية

١٥ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وصلت مجموعة تضم نحو ٣ ٢٠٠ منشق مزعوم عن قوات التحرير الوطنية إلى بوجومبورا ونقلتهم الحكومة لاحقاً إلى منطقتي التجمع في راندا وبوراماتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكان بينهم عدة أطفال. وتطلب الأمر عدة اجتماعات توعية ودعوة مع المنشقين قبل أن يوافقوا على تقديم قائمة بأسماء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقدمت لاحقاً قائمة تضم ١٣٥ اسماً، وكانت أعمار جميع الصبيان المعنيين بين ٤ و ١٧ عاماً. واشترط المنشقون عن قوات التحرير الوطنية لإطلاق سراح الأطفال إدماج الجماعة المنشقة في العملية الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبعد مرور أكثر من تسعة أشهر على أنشطة الدعوة والمتابعة المتواصلة من قبل الحكومة والمجتمع الدولي، فصل ٢٢٠ طفلاً من المنشقين عن قوات التحرير الوطنية في موقعي راندا وبوراماتا يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ونقلتهم الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج إلى غيتيغا من أجل الرعاية الانتقالية وأعيد لم شملهم بعائلاتهم في حزيران/يونيه و تموز/يوليه ٢٠٠٨، مع دعم مالي من اليونيسيف.

١٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، صدر مرسوم رئاسي أنشئت بموجبه لجنة وطنيه للتحقق من وضع المنشقين عن حركة التحرير الوطنية المجمَّعين في موقعي راندا وبوراماتا كمقاتلين. وسجلت اللجنة ٦٩ طفلاً إضافياً وقدمت قائمة بأسمائهم إلى الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونظراً إلى إنهاء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تتمكن الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج من الشروع في فصل الأطفال. وفي نهاية المطاف، فصل أربعون طفلاً من هؤلاء الأطفال يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولم يفصل من تبقى (٢٩) من الأطفال البالغ عددهم ٦٩ طفلاً المسجلين أصلاً نظراً إلى أنهم بلغوا بالفعل الثامنة عشرة من العمر وأعيد تسجيلهم بصفتهم راشدين أو لم يكن بالإمكان العثور عليهم في منطقة التجمع.

باء - التجنيد عبر الحدود

المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

١٧ - زعم أن جماعة مسلحة تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تعمل انطلاقاً من كيفو الشمالية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية جندت شباناً بوروندیين (بدون تحديد أعمارهم) عن طريق وسطاء بوروندیين خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحققت شرطة بوروندي الوطنية في عمليات التجنيد التي قد تكون تمت بمقاطعة سيبيتوك

وبلدية بوجومبورا. وأكد ممثل للشرطة لاحقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يقدم ١٠٠ دولار أمريكي إلى ضباط من قوات الأمن الوطني و ٤٠ دولاراً أمريكياً إلى آخرين للانضمام إلى الحركة. ولا يتوافر المزيد من المعلومات في الوقت الراهن. و لم يعتقل أحد حتى تاريخه.

القوات الجمهورية الاتحادية

١٨ - أبلغ فتى بوروندي في السادسة عشرة من مقاطعة كايانزا أن أحد أقاربه نقله من كايانزا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٨ لرعي الماشية في مينيمبوي بمنطقة المرتفعات، في إقليم فيزي بمقاطعة كيفو الجنوبية. وقد اصطحبه بالقوة مقاتلو القوات الجمهورية الاتحادية الذين أمروه بحمل أمتعتهم الشخصية تحت تهديد القتل. وأعطاه مقاتلو القوات الجمهورية الاتحادية، لدى الوصول إلى معسكرهم في كامومبو بإقليم فيزي في كيفو الجنوبية، بزة عسكرية وأفيد بأنه أجبر على العمل كطاهٍ لمدة ثلاثة أشهر قبل أن يتمكن من الفرار إلى قاعدة مينيمبوي للواء ١١٢ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واصطحب إلى المنطقة العسكرية العاشرة في بوكافو، مع ٥ راشدين بوروندين، حيث احتجز لمدة شهرين بتهمة الارتباط بجماعات مسلحة قبل أن يسلم إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بأوفيرا يوم ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. واتصل المستشار في مجال حماية الأطفال في البعثة بأوفيرا بالمستشار في مجال حماية الأطفال في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي اتصل بدوره بمنظمة غير حكومية دولية من أجل البحث عن أسرته الذي لا يزال مستمراً. ولا يزال الطفل حالياً في معسكر التسريح خوفاً من تعرضه للاعتداء، أو التحرش، أو إعادة التجنيد من جانب القوات الجمهورية الاتحادية في حال عهد به إلى أسرة حاضنة.

احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

١٩ - في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، احتجز ثمانية قاصرين بسجن مبيمبا، في مقاطعة بلدية بوجومبورا، بتهمة الارتباط بجماعات مسلحة. واعتقل اثنان منهم في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٧ على التوالي. وأطلق سراحهما في مطلع عام ٢٠٠٩.

٢٠ - وأخلي سبيل أربعة صبيان اعتقلوا واحتجزوا في سجن نغوزي بشهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ لارتباطهم بقوات التحرير الوطنية، إلى جانب ثمانية راشدين، بعد أن أصدرت

محكمة كايانزا الابتدائية حكماً ببراءتهم. وأطلق سراحهم جميعاً يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

جيم – القتل والتشويه

٢١ – تأكد مقتل ثلاثة أطفال وتشويه طفلين خلال الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن الوطني وجبهة التحرير الوطنية بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨. وقد أصيب صبي في التاسعة من العمر بقنبلة مقذوفة في جبهته بكانيوشا (مقاطعة بوجومبورا الريفية) خلال القصف يوم ١٧ نيسان/أبريل. وتم إجلاؤه من المكان ثم توفي في اليوم التالي. وبالإضافة إلى ذلك، قتل تلميذا مدرسة في كانيوشا خلال هجوم بالمروحيات شنته قوات الحكومة يوم ١٨ نيسان/أبريل. وجرح تلميذ مدرسة ابتدائية في جيهانغا (مقاطعة بوبانزا) بالرصاص يوم ٢١ نيسان/أبريل خلال القتال بين القوات الحكومية وقوات التحرير الوطنية. وتلقى العلاج الطبي في مستشفى كامنجي العسكري ببوجومبورا.

٢٢ – وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، قتل ٨ أطفال، ومن ضمنهم طفل في شهره العاشر، وتم تشويه ٧ أطفال ، جراء الهجمات بالقنابل اليدوية على منازلهم أو حقول أسرهم. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، قتل ٨ أطفال وشُوِّه ١١ طفلاً. وعلى سبيل المثال، أصيب صبي في الثامنة من العمر في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، بجروح بليغة أثناء تبادل لإطلاق النار بين عضو مزعوم في قوات التحرير الوطنية والجنود في كوميون موهوتا، بمقاطعة بوجومبورا الريفية. واعتقل الفاعل وجندي من قوات الدفاع الوطني. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بكوميون رومونجي، في مقاطعة بورروري، قتل طفلان يبلغان من العمر ستة عشر عاماً وثلاثة أعوام خلال هجوم رجال مسلحين على منزلهما. وأعدم الأهالي الفاعلين المزعومين من قوات التحرير الوطنية شنقا. واعتقل تسعة أشخاص، من ضمنهم أربعة أعضاء في قوات التحرير الوطنية، بعد أن أبلغ عنهم شهود محليون.

دال – الاغتصاب والعنف الجنسي

٢٣ – استناداً إلى الإحصاءات التي أفاد بها مركز سيروكا، الذي يساعد الناجين من العنف الجنسي، تراجع عدد الحالات التي ارتكبها الأفراد النظاميون. إلا أن تقارير مراقبي حقوق الإنسان في الميدان تشير إلى أن سبع حالات نسبت إلى قوات الدفاع الوطني. وقد ذكرت قوات التحرير الوطنية في ١٢ حالة، ونسبت أربع حالات إلى جماعة المنشقين المزعومين عن قوات التحرير الوطنية.

٢٤ - ففي يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، اتهم جندي باغتصاب فتاة في كوميون نيانزا - لاك، بمقاطعة ماكامبا. وقد اعتقل الفاعل المزعوم. وفي حادثة منفصلة يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بكوميون ماباي، إقليم سيبيتوك، أفيد عن اغتصاب فتاة في السادسة عشرة من العمر على يد عنصر من قوات التحرير الوطنية. وفر الفاعل المزعوم من المنطقة ولا تزال الشرطة تبحث عنه.

٢٥ - وفي تطور إيجابي، حظي بالترحيب إقرار الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ القانون الجنائي المنقح مع تعديلات تعزز إصدار الأحكام على مرتكبي العنف الجنسي ضد الأطفال.

هاء - الخطف

٢٦ - لا تتوافر معلومات عن ممارسة القوات أو الجماعات المسلحة الخطف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - الهجمات على المدارس و/أو المستشفيات

٢٧ - خلال نيسان/أبريل و أيار/مايو ٢٠٠٨، اندلعت اشتباكات بين قوات الحكومة ومقاتلي قوات التحرير الوطنية، شملت قصف بوجومبورا، وشن مقاتلو قوات التحرير الوطنية هجوماً على مركز صحي في كوميون ماندا بمقاطعة بوبانزا وبادروا إلى نهبه. وقد تضرَّر أيضاً مركز صحي في كانيوشا، بمقاطعة بوجومبورا الريفية، جراء القصف. وقصفت أيضاً مدرستان ابتدائيتان في مقاطعة بوبانزا.

ثالثا - التقدم المحرز في التصدي لإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب

٢٨ - كثيرا ما يبلغ عن حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، لا سيما العنف الجنسي. ويؤدي تقديم إحاطات إعلامية وحلقات تدريبية بشأن حقوق الطفل لقوات الأمن والدفاع والجهاز القضائي إلى اعتقال عدد من الفاعلين ومقاضاتهم. ومن أصل ٤٣ حالة تابعها المراقبون عن كثب، رفعت ٢٣ حالة أمام القضاء. ومن بين هذه الحالات، أصدرت المحكمة الابتدائية ٣ أحكام، وتنتظر حالياً سبع حالات أن تصدر فيها المحكمة الابتدائية حكماً، وينظر المدعي العام حالياً في ست حالات. ولا تزال الشرطة تحقق في الحالات المتبقية لأن الفاعلين المزعومين إما تواروا عن الأنظار قبل اعتقالهم أو فروا من زنزانات الاحتجاز، وتمت تسوية بعض الحالات بصورة ودية بين الأسر والسلطات المحلية. وترد بعض الأمثلة في الفقرات من ٢٩ إلى ٣١.

٢٩ - أصدرت محكمة عسكرية حكماً بالسجن لمدة ١٠ أعوام على جندي من معسكر موزيندا بمقاطعة بوجومبورا الريفية، اعتقل بتهمة قتل صبي في الحادية عشرة من العمر يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وهذه المحكمة هي محكمة بوجومبورا العسكرية. وصدر يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم بالسجن لمدة ١٠ أعوام وبدفع غرامة قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك بوروندي تعويضاً عن الأضرار ضد جندي آخر متهم باغتصاب فتاة في الثالثة عشرة من العمر ببلدة نيانزا - لاك.

٣٠ - وأحيل ملف أربعة مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية متهمين بالمشاركة في قتل طفلين بكوميون رومنجي، بمقاطعة بوروري، يوم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلى محكمة بوروري الابتدائية يوم ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وهم ينتظرون إصدار الحكم. وأفرج عن خمسة مشتبه فيهم آخرين.

٣١ - وأحيل ملف عنصر شرطة متهم باغتصاب ١٨ طفلاً في كوميو موسونغاتي، بمقاطعة روتانا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى محكمة روتانا الابتدائية. وقد عقدت جلسة استماع ثانية يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكانت إجراءات المحاكمة لا تزال مستمرة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعا - الدعوة والحوار من أجل خطط العمل

٣٢ - بدأت الفترة قيد الاستعراض وانتهت برسائل دعوة موجهة من الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ومن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووجهت الرسائل إلى رئيس بوروندي وإلى قائد حركة قوات التحرير الوطنية المسلحة ودعت إلى إطلاق السراح الفوري وغير المشروط للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في بوروندي وذكرت الأطراف بمسؤولياتهم عن حماية حقوق الطفل.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، طلبت اليونيسيف أيضاً إلى قائد قوات التحرير الوطنية، أغاثون رواسا، أن يؤكد كتابياً التزامه بإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بحركته، وبتعيين منسقين للأطفال في كل منطقة للتجمع الأولي ومنطقة تجمع.

٣٤ - ومنذ عودة قيادة قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي في أيار/مايو ٢٠٠٨ واستئناف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، عقدت عدة اجتماعات لمناقشة فصل الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، وافق قائد قوات التحرير الوطنية رواسا على تيسير التحقق من هوية الأطفال المرتبطين بقواته وتوعية مقاتليه بهذا

الشأن. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قام كل من الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، واليونيسيف، إلى جانب أعضاء من فريق الاتصال المشترك بشأن مناطق التجمع، بتوعية مقاتلي قوات التحرير الوطنية المتجمعين في منطقة روغازي للتجمع بشأن البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج. والغرض من هذه التوعية الحصول على تعاون قادة قوات التحرير الوطنية في إقناع جميع القاصرين بتسجيل أنفسهم على قائمة للأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وكذلك توعية جميع المقاتلين، ومن ضمنهم الأطفال، لكفالة التحقق من هويتهم وإطلاق سراحهم بأقرب وقت ممكن. وبعد هذه الدورة، أحالت قوات التحرير الوطنية قائمة رسمية بأسماء ٣٠ طفلا لا يزال قادتها يعرفونهم على أنهم الأطفال ''الذين اهتمت بهم الحركة خلال النزاع، والذين كانوا بحاجة إلى المساعدة''، عوضاً عن كونهم أطفال مرتبطين بحركتهم. وأحالت الحركة أيضاً قائمة بأسماء ١٠٠ ٢١ مقاتل إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد، شملت أسماء ١٠ مقاتلين دون الثامنة عشرة.

٣٥ - وأعدت الأمانة التنفيذية للّجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف، خطة لفصل ٣٠ طفلا مرتبطا بقوات التحرير الوطنية موجودين في منطقة التجمع في روغازي ونقلهم إلى مركز العبور في جيتيغا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهذا ما رفضته قوات التحرير الوطنية. وجرت محاولة أخرى في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر باءت بالفشل. ووفقا لقائد قوات التحرير الوطنية، أغاثون رواسا، فإنه لم يكن ممكنا النظر في الإفراج عن الأطفال بشكل مستقل عن بقية عملية السلام، أي الشروط السياسية المتعلقة بالطلب القاضي بأن تغير قوات التحرير الوطنية اسم حزبها ليُعترف بها حزبا سياسيا والمداولات بشأن شمل عناصر القوات بمناصب رفيعة المستوى في الحكومة فضلا عن الموافقة على إدماج محاربي قوات التحرير الوطنية في صفوف قوات الأمن والدفاع. وبدعم من الميسّر والمديرية السياسية، جرى تجاوز هذه العقبات في نهاية الأمر.

٣٦ - ودعا المبعوثون الخاصون إلى منطقة البحيرات الكبرى في إعلانهم المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ كلاً من الحكومة وقوات التحرير الوطنية لبدء عملية نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٧ - واستجابة لإعلان ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أرسلت قوات التحرير الوطنية رسالة إلى المديرية السياسية في ٩ شباط/فبراير تشير فيها، في جملة ما تشير، إلى مسألة الإسراع في فصل الأطفال المرتبطين بالحركة رغم أن العمل لم يكن قد بدأ بعد بالهيكل

الجديد لعملية نزع السلاح والتسريح والإدماج. وفي ١٣ شباط/فبراير، عيّنت قوات التحرير الوطنية ثمانية منسقين اتصال تابعين لها بشأن الأطفال في كل منطقة من مناطق التجمع ومناطق التجمع الأولى عهدت إليهم بمهمة دعم عملية التوعية والتحقق من الهوية والفصل فضلا عن نقل الأطفال إلى مركز عبور الأطفال في جيتيغا من أجل جمع شملهم في نهاية الأمر بأسرهم. واستمع المنسقون إلى إحاطات قدمها المستشار في مجال حماية الأطفال في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إضافة إلى اليونيسيف بشأن عملية نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم والدور الذي سيضطلعون به خلال العملية.

٣٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، جرت توعية الأطفال وقادتهم في منطقة التجمع في روبيرا بشأن عملية التحقق من هويتهم وفصلهم. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أطلقت قوات التحرير الوطنية رسميا سراح ٨٨ طفلا من منطقة التجمع في روبيرا (حُدّدت هوية ٧٢ منهم في ١٩ آذار/مارس، وهوية ١٦ آخرين مباشرةً في الموقع) وسراح ٢٤ طفلا من منطقة التجمع في روغازي وسُلِّموا إلى الحكومة من خلال فريق التنسيق التقني[(١)] المعني بالتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج من أجل نقلهم إلى مركز التسريح في جيتيغا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أُطلق أيضا سراح ٢٢٨ طفلا من خمس من مناطق التجمع الأولي التابعة لقوات التحرير الوطنية (غازارارا، كيبوبيه، مانيغه، ماتونغو، روكوكو). وأمضى ما مجموعه ٣٤٠ طفلا، من بينهم ست فتيات، فترة تتراوح بين خمسة وستة أسابيع في الرعاية المؤقتة في مركز التسريح في جيتيغا. وأدار فريق التنسيق التقني المركز بمساعدة من المنظمتين الوطنيتين غير الحكوميتين اللتين ساعدتا في الرعاية النفسية والأنشطة الرياضية والثقافية. وساعدت منظمة غير حكومية ثالثة أيضا في البحث عن أسر الأطفال، وتوعية المجتمعات المحلية وأسر الأطفال وجمعت شمل جميع الأطفال بأسرهم. وموّلت اليونيسيف هذه المنظمات غير الحكومية وموّلت أيضا الرعاية المؤقتة للأطفال البالغ عددهم ٣٤٠ طفلا بدعم مالي من حكومتي إسبانيا وفرنسا. وساهمت اليونيسيف أيضا في دفع تكاليف شهرين من مجموعة تدابير إعادة الإلحاق، التي من المقرر أن تدوم ١٨ شهرا بما يعادل ١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة شهريا لشراء المواد الغذائية، من أجل تفادي أي إزعاج أثناء جمع شمل الأسرة. أما بقية احتياجات البرمجة فسوف يغطيها فريق التنسيق التقني المعني بالتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج عندما يستأنف برنامج إعادة الإلحاق/إعادة الإدماج العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(١) خَلَفَ الفريق الأمانة التنفيذية للّجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٩ - أما بالنسبة للأطفال الـ ٦٩ الإضافيين الذي حُدّدت هوياتهم والمرتبطين بمنشقين مزعومين عن قوات التحرير الوطنية الموجودين في موقعي راندا وبورماتا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فقد تأخر فصلهم بسبب انتهاء ولاية الأمانة الوطنية للّجنة التنفيذية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، ريثما يبدأ عمل فريق التنسيق التقني. ومن أجل تفادي أي صدام بين الأطفال الـ ٣٤٠ الذين كانوا مرتبطين بقوات التحرير الوطنية والأطفال الـ ٦٩ في مركز التسريح في جيتيغا، فقد تأجّل فصل الأطفال المرتبطين بالمنشقين المزعومين عن قوات التحرير الوطنية. وجرى فصل ٤٠ طفلا (٣٩ صبيا وصبية واحدة) في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (بلغت بقية الأطفال الـ ٦٩ سن الرشد في هذه الأثناء). وبغية تجنب الاحتكاك مع البالغين قيد التسريح في مركز التسريح في جيتيغا، نُقِل الأطفال إلى معهد كاثوليكي في ماتارا، في مقاطعة بوجومبورا الريفية. وتلقوا رعاية مؤقتة (التسجيل، والفحص الطبي، والاستشارة النفسية، والاستشارة والفحص بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاختبار، والتوعية بالتعايش السلمي وببرنامج التسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج). وتدير الحكومة هذا البرنامج بدعم مالي من البنك الدولي، والبرامج النفسية - الاجتماعية والترويحية بتمويل من اليونيسيف. وجُمع شمل الـ ٤٠ طفلا بأسرهم في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

خامسا - برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٠ - ينتظر ما مجموعه ٦٢٦ طفلا كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، حِزَمَ إعادة الإدماج المتبقية الخاصة بهم والتي تبلغ مدتها ١٦ شهرا (مواد غذائية عينية تعادل ١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة شهريا) وإعادة الإدماج في التعليم الرسمي أو التدريب المهني أو الأنشطة المدرّة للدخل حسبما يختاره القاصر. وانتهى بشكل رسمي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ تمويل البنك الدولي/البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج - البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح والإدماج الذي يمول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بوروندي، بما في ذلك برنامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفيما كانت الجهات المانحة تناقش مع البنك الدولي والحكومة المرحلة الانتقالية التالية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أُبقِيَت مسألة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسريحهم على جدول الأعمال باعتبارها مسألة مثيرة للقلق وبحاجة لاستجابة عاجلة.

٤١ - وكان في إنشاء فريق التنسيق التقني المعني بالتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وهو هيئة حكومية أنشأتها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شباط/فبراير ٢٠٠٩، إيذان ببدء البرنامج الانتقالي. وقدّم الفريق الاختصاصات المتعلقة بإعادة إعادة إدماج الأطفال إلى البنك الدولي الذي وافق عليها. وحسب هذه الخطة، اقترح الفريق

تقسيم البلد إلى منطقتين لتغطية المقاطعات الـ ١٥ حيث أعيد دمج الأطفال. واستُقدِم اثنان من الشركاء المنفذين بالفعل ليغطي كل منهما منطقة واحدة. وسيتمثل التحدي في الربط بين عملية إعادة الإدماج هذه، وبين برنامج مجتمعي أطول أمدا لإعادة إدماج الأطفال الضعفاء تحت قيادة وزارة التضامن الوطني، وبدعم من اليونيسيف، لتفادي إهمال احتياجات الأطفال في مجال إعادة الإدماج على الأمد الطويل بعد انتهاء مشروع إعادة الإدماج الأولي الذي سيستغرق من ١٢ إلى ١٨ شهرا.

٤٢ - ورغم استمرار أعمال الدعوة والتوعية التي يجريها المستشار في مجال حماية الأطفال التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف، الذين دعيا جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل لما فيه مصلحة الأطفال، لم تتمكن الأمانة التنفيذية للّجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج من تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لـ ٢٤٦ طفلا انفصلوا عن الجماعة المنشقة عن قوات التحرير الوطنية. وكان من المفترض أن يستفيدوا من حزمة إعادة الإدماج نفسها التي أُعطيت لـ ٠٢٨ ٣ طفلا سبق تسريحهم بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ وأعيد إدماجهم بالفعل في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويشكل هؤلاء الـ ٢٤٦ طفلا جزءا من الـ ٦٢٦ طفلا الذين من المقرر أن يستفيدوا من البرنامج الذي يموّله البنك الدولي.

سادسا - الاستجابات البرنامجية الأخرى للانتهاكات الجسيمة

العنف الجنسي

٤٣ - شارك ممثلون عن الزعماء التقليديين المحليين (باشيغانتاهي)، ونائب الوزير المكلف بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، وممثلون عن مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في بوروندي، وممثلون عن المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف، في مؤتمر رفيع المستوى لإنهاء العنف الجنسي وظاهرة الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى. واعتمد المؤتمر الذي عقد في غوما في مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إعلان غوما لإنهاء العنف الجنسي والإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى. وبعد ذلك وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف استراتيجية مشتركة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في بوروندي، شكلت أساسا لدورات التوعية التي يجريها موظفو حقوق الإنسان التابعون للمكتب وشركاؤهم لفائدة زعماء المجتمعات المحلية والجمعيات التي تضم نوادي الشباب وغير ذلك من المراكز المجتمعية.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظّم نائب الوزير المكلف بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، بمساعدة من المكتب المتكامل، أنشطة توعية لمناهضة العنف الجنسي في المدارس. وبدأت التوعية بحملة ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، شارك فيها ٥١ مدرسة في كافة أرجاء البلد. وجرت أنشطة التوعية بالتعاون مع الوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية، وتحالف الرجال لمكافحة العنف ضد المرأة، وجمعية الأمهات العازبات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُجريت دورات توعية في المدارس في مقاطعات بلدية بوجومبورا وبوبانزا وبوجومبورا الريفية لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٦ طفل من المدارس الابتدائية والثانوية إلى جانب أساتذتهم. ووُزِّعت على المدارس المشاركة مواد التوعية بما فيها المواد المدرسية مرفقة برسائل تحذر من العنف الجنسي. وواصلت اليونيسيف أيضا، من خلال شركائها، تقديم مساعدتها لضحايا العنف الجنسي والجنساني ومنع العنف الجنساني، مما يكفل تقديم الدعم (الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية و/أو المساعدة القانونية، حسب الاقتضاء) لضحايا العنف الجنسي والجنساني في خمس مقاطعات لفائدة ٨٠٩ ضحايا، بمن فيهم ٤٧١ طفلا. ودعمت اليونيسيف أيضا أنشطة التوعية بشأن منع ومكافحة العنف الجنسي والجنساني لفائدة ١٤٢ ٥٢ شخصا في ماكامبا وموبينغا ورويغي وكانكوزو ومقاطعات بوجومبورا الريفية.

منع تجنيد الأطفال

٤٥ - في ما يتعلق بتنقيح القانون الجنائي الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب الشركاء والخبراء الوطنيين والدوليين، على اقتراح إسهامات لإدراجها في مشروع القانون ودعوا إلى وضع نظام قضائي محسن للأطفال. وبعد اتخاذ عدة إجراءات لتوعية صانعي القرار، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الجنائي المنقح الذي يقضي بأن تنص إجراءات التجنيد الخاصة بقوات الدفاع الوطني البوروندية على أن يكون هناك حد أدنى لسن التجنيد في الجيش هو ١٨ سنة، وأنه يجب على الأشخاص الراغبين بالتجنيد كضباط أو ضباط صف أن يكون أكملوا دراستهم الثانوية.

٤٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف بذل جهود الدعوة والتوعية الموجهة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن ضرورة إدراج تدابير حماية خاصة للأطفال في نظام العدالة الانتقالية في بوروندي. ونفذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف أنشطة التوعية خلال المشاورات الوطنية مع السكان بشأن آليات العدالة الانتقالية التي جرت في مطلع تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عمل المكتب المتكامل واليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على كفالة تدريب الضباط وتقديم إحاطات لجنود وحدتين عسكريتين في بوروندي ستُنشران في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتلقى أكثر من ١ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين معلومات وتدريبا بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحماية الطفل وعن آليات الرصد والإبلاغ المنبثقة عن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب المتكامل بدعم مالي وتقني من اليونيسيف والمفوضية، توفير التدريب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على منع العنف الجنسي والجنساني. وبغية كفالة أن تراعي المؤسسة العسكرية حقوق الطفل، نظمت اليونيسيف والشركاء، بمشاركة المكتب المتكامل، دورة تدريبية للمدربين شارك فيها ٣٠ مدربا عسكريا من قوات الدفاع الوطني. وتلقى المدربون العسكريون التدريب على حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي وحماية الطفل في أوقات السلام والنزاع وحفظ السلام. وركز هذا التدريب أيضا على أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بهدف وضع خطط لتدريب الجنود المتبقين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٥ جندي منتشرين في البلد وإدراج وحدات تدريبية محددة في المناهج الدراسية العسكرية. ومن المقرر وضع خطط وبرامج عمل وتنفيذها بنهاية عام ٢٠٠٩ وما بعد ذلك.

٤٨ - وبدأ ما يُقدَّم من تدريب وتوعية لقوات الأمن البوروندية يُظهِر بوضوح كبير تأثيرا مباشرا في التقليل من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وثمة انخفاض واضح في عدد الحالات المسجلة لقوات الدفاع الوطني خلال الأشهر الستة الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأت المتابعة مع مسؤولي قوات الدفاع الوطني للحالات المتعلقة بانتهاكات ارتكبها أفرادها تؤتي ثمارها في مجال التصدي للإفلات من العقاب، وإن كان لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به.

سابعا - التوصيات

٤٩ - ومن دواعي سروري عدم وجود أي حالة معروفة لأطفال مرتبطين بجماعات مسلحة في بوروندي في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وينبغي أن تكفل حكومة بوروندي، بمساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي، والبنك الدولي والشركاء، على سبيل الأولوية، إعادة الإدماج الكامل لجميع الأطفال البالغ عددهم ٦٢٦ طفلا الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، وإقامة نظام حماية ووقاية قابل للاستمرار للحد من تعرض الأطفال لإمكانية تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم.

٥٠ - وينبغي لحكومة بوروندي، بدعم من شركائها، مواصلة العمل على كفالة إعطاء الأولوية للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة وغيرهم من الأطفال المعتبرين أشد عرضة للارتباط بها، في برامج إعادة الإدماج المجتمعية على مدى أطول، بالامتثال لمبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

٥١ - وبناء على ما تقدم، قد يرغب الفريق التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، على سبيل المتابعة لما أُحرِز من مكاسب وتقدم في حماية الأطفال في بوروندي، أن ينظر في زيارة بوروندي في الأشهر القادمة لمتابعة التقدم المحرز هناك في إعادة إدماج جميع الأطفال المسرحين من صفوف الجماعات المسلحة لترسيخ الدروس المستفادة.

٥٢ - وعلى حكومة بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل أن تشرك أيضا الفتيات والفتيان الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، في ما يلزم من أنشطة مجتمعية لبناء السلام تُقام في المستقبل من قبيل برنامج سفراء شباب من أجل السلام.

٥٣ - وأدعو حكومة بوروندي لوضع قواعد وأنظمة لمنع استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة من العمر في العنف المرافق للانتخابات والمعاقبة عليه، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة منع استخدام الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة أثناء التراع.

٥٤ - وينبغي لحكومة بوروندي أن تقوم بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، بصياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي، تضمن وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق محاكمة الفاعلين وتتخذ بموجبها تدابير لدعم الفتيات والفتيان ضحايا العنف الجنسي.

٥٥ - وأحث حكومة بوروندي على كفالة أن يُعامل الأطفال الذين يحاكُمون بتهمة الارتباط بجماعات مسلحة وارتكاب جرائم وفقا للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الطفل، ولا سيما في ما يتعلق بسن المسؤولية الجنائية، وأصول المحاكمات ومبدأ الحرمان من الحرية باعتباره الملاذ الأخير. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنسجم مشاركة وحماية الأطفال الضحايا والشهود في الإجراءات القانونية، حسب الاقتضاء، مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للعدالة التي تشمل الأطفال من ضحايا الجرائم والشهود عليها.

٥٦ - وأثني على الدور القيادي الذي أظهرته حكومة بوروندي في كفالة توفير التدريب المنهجي لقواتها في حفظ السلام قبل نشرهم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري التابع لي. وأهيب بحكومة بوروندي النظر، بالاشتراك مع الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات المتقاربة التفكير، في تشكيل فريق اتصال تابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لمواصلة الدعوة إلى ضرورة توفير التدريب المنهجي لجميع قوات حفظ السلام قبل نشرها بشأن حماية الأطفال.